

“العام الرابع”



4

(الملخص التنفيذي)

تقرير

يرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

من أحداث يوليو/ تموز 2013- 2017



الشهاب لحقوق الإنسان
EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS





المخلص التنفيذي

العام الرابع

تقرير يرصد ويوثق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر
من أحداث يوليو/تموز 2013 – يوليو /تموز 2017

****مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR**

مؤسسة حقوقية مستقلة لدعم العدالة وحماية حقوق الإنسان، تعمل وفق قواعد وآليات ونُظم عمل المنظمات الدولية، وتمتلك شراكة مُعتبرة مع المنظمات المعنية.

وتَهْدَف المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، طبقًا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهد الدولي المعنية، ودعم المظلومين والدفاع عنهم.

منظمة حقوقية غير حكومية، ومنظمة من منظمات المجتمع المدني، لا تهدف إلى الربح، ترصد وتوثق "انتهاكات حقوق الإنسان"، وفق الوسائل القانونية والحقوقية للدفاع عن حقوق الإنسان،

****مركز الشهاب لحقوق الإنسان - SHR**

منظمة حقوقية تعمل من أجل عالم يتمتع فيه الإنسان بحياة كريمة تأسس المركز بمصر عام 2006 وحصل على موافقة السلطات البريطانية للعمل كمنظمة حقوقية تحت رقم 10658421 - لندن، والشهاب منظمة مستقلة غير سياسية تطوعية لا تهدف للربح.

مؤسسة حقوقية لدعم الحرية والديمقراطية وإرادة الشعوب ومناهضة الظلم والتمييز بكافة صورته من خلال برامج حقوقية وإعلامية

مقدمة:

الثالث من يوليو/ تموز 2013، هو التاريخ الذي تغيرت فيه حالة حقوق الإنسان في مصر، ولن نبالغ إذا قلنا أنه تاريخ انهيار حقوق الإنسان، والاعتداء على الحريات وعدم احترام القانون، ففي هذا اليوم أعلن وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي- المُعين من رئيس الجمهورية المنتخب الدكتور محمد مرسي، تعطيل العمل بالدستور- "دستور 2012"- ويتولى رئيس المحكمة الدستورية رئاسة مصر مؤقتاً" الذي لم يكن رئيساً للمحكمة آنذاك، حيث لم يقم بأداء اليمين الدستورية أمام رئيس الدولة، وتم أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية، وذلك بالمخالفة لنص قانون المحكمة الدستورية العليا- مادة 6- التي تنص على: يؤدي رئيس وأعضاء المحكمة قبل مباشرة أعمالهم اليمين التالية:

"أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن أحكم بالعدل"، ويكون أداء اليمين بالنسبة لرئيس المحكمة أمام رئيس الجمهورية، ويكون أداء اليمين بالنسبة للأعضاء أمام الجمعية العامة للمحكمة".

3 يوليو/ تموز 2013 هو بداية انتهاك القانون والدستور والمواثيق الدولية، حيث تم فض التظاهرات المعارضة لهذا البيان بالقوة، واستخدمت السلطة متمثلة في قوات الشرطة والجيش الرصاص الحي والخرطوش لتفريق التجمعات السلمية، مما أدى إلى قتل وإصابة مدنيين عُزل، واعتقال تعسفي لمواطنين دون سندٍ من القانون، وقد رصدت مؤسسة عدالة JHR لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الشهاب لحقوق الإنسان - SHR - انتهاكات وقعت بالمخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأخرى مخالفة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لذا يوثق هذا التقرير المشترك حالة حقوق الإنسان في مصر خلال أربع سنوات من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى 3 يوليو/تموز 2017، ويسلط الضوء على أبرز الانتهاكات والجرائم انطلاقاً من دورنا في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، بينما بذلنا كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات، إلا أن هذه المعلومات قد تخضع للتغيير.

• منهجية التقرير:

في هذا التقرير نستعرض حصاد انتهاكات حقوق الإنسان خلال أربعة أعوام 2013-2017، ويسبق ذلك فقرة بعنوان " نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في مصر قبل يوليو/تموز 2013 " كالتالي:
أولاً: ما قبل يناير/كانون الثاني 2011.
ثانياً: ما بعد يناير/كانون الثاني 2011.

أبواب التقرير:

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

- التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.
- أشهر حالات التعذيب في مصر من 2013 حتى 2017.
- انتهاك الحق في الحياة.
- مجازر ارتكبتها النظام المصري خلال أربعة أعوام.
- الإعدام بإجراءات موجزة
- قضاة الإعدام
- الانتهاكات بحق المرأة
- الانتهاكات بحق الطفل
- انتهاكات السجون المصرية
- حرية التعبير
- التجمع السلمي
- الاختفاء القسري جريمة مستمرة
- القرارات والقوانين المقيدة للحريات وتساهم في القمع

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثالثاً: استقلال القضاة والمحاماة والمدافعين عن حقوق الإنسان

- الانتهاكات بحق القضاة والقضاء.
- انتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان كالقبض والاحتجاز التعسفي والمنع من السفر.
- منظمات المجتمع المدني والتحفظ على أموالها وقانون الجمعيات الأهلية الجديد
- إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية

رابعاً: الانتهاكات بحق الدكتور/ محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب في مصر.

• الملخص التنفيذي:

نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في مصر قبل يوليو/تموز 2013

أولاً: ما قبل يناير/كانون الثاني 2011:

عاشت مصر ثلاثون عامًا في حالة طوارئ مستمرة، ومحاكمات عسكرية، وانتهاك للحقوق والحريات، خاصة حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع السلمي.

ثانيًا: ما بعد يناير/كانون الثاني 2011:

- شهدت الثمانية عشر يومًا قبل تنحي مبارك انتهاكاتٍ عدة تنوعت ما بين القتل الذي وصل إلى 840 حالة قتل على يد قوات الشرطة حسب ما وثقته منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر بتاريخ 3 أغسطس/آب 2011، والذي وثق أيضًا إصابة 6000 شخص، وقد لقي كثير من المحتجين مصرعهم نتيجة إطلاق الرصاص الحي الذي أطلق على الجزء العلوي من أجسامهم.

- خلال فترة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير 2011 حتى 30 يونيو 2012 تم رصد 438 حالة قتل في كامل محافظات مصر حيث عاشت البلاد سلسلة من الأحداث كان أبرزها :

- أحداث ماسبيرو والتي قُتل خلالها الشرطة العسكرية أكثر من 30 شخص معظمهم من الأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون المصري "ماسبيرو".

- أحداث محمد محمود والتي راح ضحيتها أكثر من 60 شخص، برصاص قامت قوات الشرطة باستخدام القوة المفرطة وتصويب الشرطة الأسلحة على الوجه مباشرة من قبل الشرطة بنية إحداث عاهات مستديمة بالمتظاهرين، "فيما اشتهر ضابط وقتها بقنص العيون"

حصاد الانتهاكات بالأرقام:

العدد	البيان	م
1230	حالات التعذيب خلال الأربع سنوات	1
2441	قتل خارج نطاق القانون	2
44	قضاة تم عزلهم من مناصبهم	3
100	القتلى من النساء خلال الأربع سنوات	4
15	إخفاء قسري لنساء خلال الأربع سنوات	5
2000	اعتقال نساء خلال الأربع سنوات	6
31	نساء معتقلات حتى الان	7
21	قرارات انشاء سجون جديدة خلال الأربع سنوات	8
793	انتهاكات ضد صحفيين	9
10	اغلاق قنوات فضائية	10
12	غلق ومداهمة مكاتب مؤسسات إعلامية	11
30	فصل صحفيين تعسفا	12
6	محاكمة عسكرية لصحفيين	13
100	مساجين من الصحفيين	14
9	قتل صحفيين خارج نطاق القانون	15
160 مرة	اقتحام الجامعات لفض تظاهرات وقمع الطلاب	16
5500	حالات الإخفاء القسري	17
3000	اعتقال بحق الأطفال	18

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدَ وعُرضَ للتوقيع والتصديق، والانضمام إليه في ديسمبر/كانون الأول 1966، اعترف بمجموعة من الحقوق ونص على احترامها على أساس أن السبيل الوحيد لتحقيق المُثل العليا للقيم التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أن يكون البشر متمتعين بحرياتهم المدنية والسياسية متحررين من الخوف، لكن مصر التي وُصفت في إحدى تقارير منظمة العفو الدولية بأنها "جمهورية الخوف"، في خلال السنوات الأربع الماضية بالغت في انتهاك هذه الحريات والاعتداء عليها.

حالات التعذيب داخل مقار الاحتجاز للإكراه على الاعتراف ضد نفسه:

في مخالفة صريحة لما نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "الأيكراه على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب" تم تعذيب الحالات الآتية :



المعتز بالله غانم:

تم اعتقاله، وفق إفادة أسرته، وقد أرسل من محبسه في فبراير/شباط 2015، رسالة تحت عنوان "شهادتي بعد ما حدث لي و ما قد يحدث لآخرين".

روى فيها تفاصيل ماتعرض له من تعذيب، أكره نتيجته على الاعتراف بارتكابه للجريمة؛



أحمد ماهر الهنداوي:

بتاريخ الرابع من فبراير/شباط 2015، تم القبض عليه، وإخفاؤه قسرًا لمدة تسعة أيام، ذاق فيها كل ألوان التعذيب..الصعق الكهربائي في الجسم، الضرب،



ياسر سالم :

– المعيد بقسم التخدير بكلية الطب جامعة الفيوم بعد اعتقاله اثناء مسيرات ذكرى 25 يناير/كانون الثاني 2015 ، تم احتجازه داخل قسم الشرطة والاعتداء عليه بالضرب المبرح.



الصورة لثلاثة تم تعذيبهم داخل قسم شرطة قطور بمحافظة الغربية على يد ضابط شرطة يدعى أيمن الشاذلي وبمساعدة عدد من أمناء الشرطة



مجدي مكين خليل:

بائع السمك الذي تم القبض عليه تم تعذيبه وضربه حتى الموت: بتاريخ 16 نوفمبر /تشرين الثاني 2016 قُتل مجدي مكين خليل جرجس-مواطن مصري مسيحي-داخل قسم شرطة الأميرية.

انتهاك الحق في الحياة

من منتصف 2015 وحتى يوليو/تموز 2017، وفي خلال أربع سنوات تم رصد 2441 حالة قتل خارج نطاق القانون، ما بين التصفية الجسدية المباشرة في عدة محافظات مصرية بلغ عددهم 1,890، والقتل نتيجة التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقرات الاحتجاز بلغ عدد القتلى 543، والإعدام بإجراءات موجزة تم إعدام 8.

مجازر ارتكبتها النظام المصري خلال أربعة أعوام:

م	المجزرة	التاريخ	عدد القتلى
1	أحداث ماسبيرو	5 يوليو 2013	3
2	أحداث سيدي جابر	5 يوليو 2013	52
3	أحداث الحرس الجمهوري الأولى	6 يوليو 2013	1
4	أحداث الحرس الجمهوري	8 يوليو 2013	59
5	أحداث رمسيس والجيزة	15 يوليو 2013	5
6	أحداث المنصورة	19 يوليو 2013	4
7	أحداث مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية	26 يوليو 2013	12
8	أحداث النصب التذكاري	27 يوليو 2013	120
9	مذبحة رابعة والنهضة	14 أغسطس 2013	700
10	أحداث رمسيس الثانية	16 أغسطس 2013	210
11	أحداث العريش	16 أغسطس 2013	14
12	أحداث سموحة	16 أغسطس 2013	30
13	أحداث الاسماعيلية	16 أغسطس 2013	5
14	أحداث دمياط	16 أغسطس 2013	8
15	أحداث السويس	16 أغسطس 2013	14
16	مجزرة عربية الترحيلات	18 أغسطس 2013	37
17	ذكرى 25 يناير	25 يناير 2014	29
الإجمالي:			1303

أحداث فض اعتصام ميدان رابعة العدوية 14 أغسطس/ آب 2013 :

" مذبحه رابعة والنهضة "



أقل ما تستطيع أن تقول عن ما حدث في الرابع عشر من أغسطس/ آب 2013، أنه مذبحه أو مجزرة، جريمة قتل لمواطنين اتخذوا من ميداني رابعة العدوية بحي مدينة نصر شرق القاهرة، ومن ميدان النهضة بالجيزة مكانين تظاهروا فيهما وأقاموا اعتصامًا في مخيمات، احتجاجًا

ومعارضة لما تم اتخاذه من إجراءات في الثالث من يوليو/ تموز 2013، ففي السادسة صباح ذلك اليوم اندلعت الحرب أعدادًا كبيرة من قوات الشرطة والأمن المركزي، صاحبته قوات من الجيش بالآليات والمصفحات والمجنزرات والجرافات، معدات عسكرية ثقيلة. هكذا



وصف لنا من نجوا من المجزرة، في ذات الوقت الذي كانت تقتحم الشرطة فيه اعتصام رابعة قامت بمحاصرة جميع مداخل ومخارج ميدان النهضة بمحافظة الجيزة وقامت بإطلاق الغاز والخرطوش والرصاص الحي على المعتصمين وأحرقت الخيام بمن فيها، وقد

وثقت أيضا منظمة هيومن رايتس ووتش هذه المذبحة في تقرير لها صدر بعنوان حسب الخطة.

الإعدام بإجراءات موجزة

الإعدام التعسفي هو الإعدام المنبثق عن حكم صادر من محكمة لم تحترم ضمانات المحاكمات العادلة هو "حالة قتل تعسفي"، خاصة تلك الضمانات التي نص عليها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وحق الفرد في عدم حرمانه من الحياة تعسفاً حق ملازم للإنسان مهما كان لونه أو عرقه أو جنسه، وقد توسع القضاء المصري في إصدار أحكام إعدام جماعية تفتقد لمحاكمات منصفة وفق إحصائيات وتقارير غير رسمية نشرتها العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وقد صدر بحق 1953 مواطناً قرارات بإحالتهم إلى المفتي تمهيداً للحكم عليهم بالإعدام خلال الأربع سنوات الماضية، وبلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام 931 مواطناً في "58" قضية سياسية، تم تنفيذ الحكم في "3" قضايا مختلفة على (8) مواطنين، وفي الفترة من ابريل/ نيسان 2017 حتى يوليو/ تموز صدر حكماً برفض الطعن في "4" قضايا من محكمة النقض، ويُنْتَظَر تنفيذ حكم الإعدام بحق (13) مواطناً، في ذات الوقت هناك "24" قضية أمام

محكمة النقض لم يتم الفصل فيها حتى الآن و عددهم (124) مواطناً محكوم عليهم بالإعدام،
وجدير بالذكر أنه تم نقض وإعادة الإجراءات في "27" قضية حتى نهاية عام 2016.

بيان بالقضايا التي تم تنفيذ حكم بالإعدام فيها:

م	بيان القضية	رقم القضية	المحافظة	آخر إجراء	عدد المنفذ ضده
1	أحداث سيدي جابر	15663 لسنة 2013	الإسكندرية	تنفيذ الحكم 2015/03/07	1
2	عرب شركس	43 لسنة 2014	القليوبية	تنفيذ الحكم 2015/05/17	6
3	مذبحة رفح الثانية	24856 لسنة 2014	شمال سيناء	تنفيذ الحكم 2016/12/15	1
8	الإجمالي				

قضايا واجابة النفاذ بمجرد التصديق على الحكم

م	المسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	المحكوم عليهم
1	قتل الحارس	16850 لسنة 2014	الدقهلية	6
2	أحداث مكتبة الإسكندرية	20091 لسنة 2013	الإسكندرية	2
3	فضل المولى	1781 لسنة 2014	الإسكندرية	1
4	استناد كفر الشيخ	325 لسنة 2015	الإسكندرية	4
13	الإجمالي			

• بيان بالقضايا الصادر فيها أحكام بالإعدام، من محاكم مدنية وما زالت بمرحلة النقض:

م	المسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	المحكوم عليهم	آخر إجراء
1	خلية أكتوبر	4338 لسنة 2014	الجيزة	5	الطعن بالنقض
2	أحداث المقطم	2414 لسنة 2013	القاهرة	4	الطعن بالنقض
3	مذبحة رفح الثانية (عادل حباره)	24856 لسنة 2014	شمال سيناء	7 (تم التنفيذ على 1 والباقي غيابي)	الطعن بالنقض
4	المنصورة 1	24977 لسنة 2013	الدقهلية	1	الطعن بالنقض
5	المنصورة 2	25691 لسنة 2013	الدقهلية	1	الطعن بالنقض
8	الشيخ زايد	3388 لسنة 2014	الجيزة	1	غيابي
9	خلية الردع	14950 لسنة 2013	الدقهلية	4	الطعن بالنقض
10	خلية الزقازيق	51717 لسنة 2014	الشرقية	12	الطعن بالنقض
11	أنتراس ريعاوي	3612 لسنة 2014	الجيزة	2	الطعن بالنقض
12	خلية كرداسة	20352 لسنة 2014	الجيزة	2	الطعن بالنقض
13	خلية داعش طنطا	60 لسنة 2014	القاهرة	4	الطعن بالنقض
14	مقتل اللواء/ نبيل فراج	983 لسنة 2014	الجيزة	7	الطعن بالنقض
15	أحداث مسجد الاستقامة	11818 لسنة 2013	الجيزة	1	الطعن بالنقض
16	قضية تجمهر أوسيم	14494 لسنة 2015	الجيزة	12	الطعن بالنقض
17	مقتل نجل المستشار	200 لسنة 2015	القليوبية	5	الطعن بالنقض

الطعن بالنقض	6	الجيزة	14986 لسنة 2013 جنایات الجيزة	أحداث عنف العمرانية	18
الطعن بالنقض	6	القاهرة	315 لسنة 2014 جنایات أمن الدولة العليا	التخابر مع قطر	19
الطعن بالنقض	2	القاهرة	10 لسنة 2015 جنایات أمن الدولة العليا	تنظيم العاندون من ليبيا	20
الطعن بالنقض	12	المنيا	1824 لسنة 2013 هـ كلى شمال المنيا	مطاي المنيا	21
الطعن بالنقض	28	القاهرة		اغتيال النائب العام	22
الطعن بالنقض	1	الشرقية	3771 جنایات أبو كبير لسنة 2014	تنظيم داعش بالزقازيق	23
الطعن بالنقض	1	الاسماعيلية	2543 لسنة 2013 حصر جنایات كلى الاسماعيلية	قتل السائق	24
124 (تم التنفيذ على 1)		الإجمالي			

بيان بالقضايا الصادر فيها أحكام بالإعدام، من محاكم عسكرية ومازالت بمرحلة النقض العسكرى:

م	المسمى الإعلامي للقضية	رقم القضية	المحافظة	المحك وم عليهم	آخر اجراء	عدد المحالين
1	بورشعيد العسكرى	44 لسنة 2014 جنایات الاسماعيلية العسكرى	بورسعيد	7	دائرة الطعون العسكرى	7
2	الاسماعيلية العسكرى	397 لسنة 2013 جنایات الاسماعيلية العسكرى	الاسماعيلية	2	دائرة الطعون العسكرى	2
3	قضية عسكرى	52 لسنة 2015 جنایات الإسكندرية العسكرى	الغربية	5	غيابي	5
4	العمليات المتقدمة	174 لسنة 2015 جنایات غرب القاهرة العسكرى	القاهرة	8	دائرة الطعون العسكرى	8
5	العريش العسكرى	32 لسنة 2015 جنایات الاسماعيلية العسكرى	العريش	1	دائرة الطعون العسكرى	1
6	قضية عسكرى	411 لسنة 2013 جنایات الاسماعيلية العسكرى	شمال سيناء	16	دائرة الطعون العسكرى	16
7	قضية عسكرى	382 لسنة 2013 جنایات الاسماعيلية العسكرى	شمال سيناء	2	دائرة الطعون العسكرى	2
8	قضية عسكرى	ج/1 لسنة 2015 جنایات الاسماعيلية العسكرى	الاسماعيلية	5	دائرة الطعون العسكرى	5
		الإجمالي				46

قضاة الإعدام

تسابق في إصدار أحكام الإعدام الجماعية عدد من القضاة خلال الأربع سنوات الماضية وهم كالتالي:

م	الاسم	عدد القضايا	عدد المحكوم عليهم
1	المستشار/ محمد ناجي شحاتة	8	224
2	المستشار/ سعيد صبري	1	183
3	المستشار/ شعبان الشامي	4	144
4	المستشار/ سعيد يوسف	1	37
5	المستشار/ صلاح حريز	2	21
6	المستشار/ أسامة عبد الظاهر	5	15
7	المستشار/ محمد شرين فهمي	4	43
8	المستشار/ نبيل صليب	1	12
9	المستشار/ حسن فريد	3	13
10	المستشار/ حسين قنديل	2	11
11	المستشار/ معتر خفاجي	4	18
12	المستشار/ فتحى البيومي	2	8
13	المستشار/ حفنى عبدالفتاح	1	8
14	المستشار/ فتوح السيد علام	1	5
15	المستشار/ جمال عقرب	1	3
16	المستشار/ جابر خليل	1	1
17	المستشار / عادل الشوريجي	1	1
18	المستشار/ عبدالله عبدالسميع خطاب	1	8
19	المستشار/ خالد عبدالرحمن سالم	1	1
20	المستشار / مجدي أبو العلا	1	6

الانتهاكات بحق المرأة

المرأة في مصر لم تسلم من بطش النظام المصري شأنها شأن الرجال، فتعرضت لانتهاكاتٍ عدة، بالمخالفة للقانون والدستور وكافة الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر، والملزمة لها بقوة القانون فيما يتعلق بحقوق المرأة بصفة خاصة، وحسب تقرير صدر في نهاية عام 2013 عن مؤسسة "تومسون رويترز"، تم تصنيف مصر على أنها الدولة العربية الأسوأ الذي تعيش فيه المرأة يليها العراق فالسعودية وسوريا واليمن، حيث جاء في التقرير أن 99.3% من السيدات والفتيات في مصر تتعرضن للتحرش الجنسي، وخضعت 27.2 مليون سيدة وفتاة أي نحو 91% من المصريات للختان، في حين لا تلم بالقراءة والكتابة إلا نحو 63% منهن، ثم تطور الأمر بعد ذلك نحو تجرأ النظام في مصر على اعتقال النساء وحبسهن على اختلاف أعمارهن، فلقد سُجنت فتيات أقل من ثلاثة عشر عامًا وحُكِم عليهن بأحكام بالسجن، وأخريات ما بين سن الثامنة عشر وحتى ما فوق الأربعين عامًا مازلن داخل

السجون، تم القبض عليهن على ذمة قضايا التظاهر، أو على ذمة قضايا سياسية باتهامات توصف بالملفقة والكيدية في أحيانٍ كثيرة، ولم تسلم النساء في مصر من القتل والتعذيب والتعرض للإخفاء القسري شأنهن شأن الرجال، فأما عن القتل خلال أربع سنوات فقد سُجلت 100 حالة من النساء، ورُصد 15 حالة اختفاء قسري، أبرزهن الأسماء التالية التي لا يُعرف مكان احتجازهن حتى الآن ولا معلومات عن بقائهن على قيد الحياة حيث انقطعت أخبارهن منذ لحظة الاختفاء:

م	الإسم	المحافظة	إخفاء من تاريخ
1	سمر عبد العظيم	القليوبية	أكتوبر 2013
2	رانيا على عمر رضوان	الغربية	يناير 2014
3	علا عبد الحكيم	الشرقية	يوليو 2014
4	رحاب محمود	القاهرة	سبتمبر 2014
5	هند راشد فوزي	الدقهلية	ديسمبر 2014
6	سماهر أبو الريش	سيناء	أغسطس 2015
7	كريمة رمضان	القاهرة	أغسطس 2015
8	فتحية صندوق	العريش	سبتمبر 2015
9	إيمان حمدي	القاهرة	يناير 2016
10	نسرين عبدالله سليمان	سيناء	مايو 2016
11	زبيده إبراهيم أحمد يونس	أمام منزلها	أبريل 2017
12	فاطمة الفراش	أمام منزلها	مايو 2017

فضلاً عن اعتقال 2000 امرأة وفتاة خلال اربع سنوات مضت وما زال رهن الاعتقال 31 امرأة الآتي أسمائهن:



إسراء خالد



سامية شنن



جهاد عبدالحميد طه



شيماء أحمد

المحافظة	الإسم	م	المحافظة	الإسم	م
القاهرة	ياسمين نادي	17	الإسماعيلية	ساميه شنن	1
القاهرة	أمل صابر	18	بني سويف	إيمان مصطفى	2
القاهرة	علا حسين	19	القاهرة	إسراء خالد	3
سيناء	ريم قطب	20	القاهرة	شيماء أحمد سعد	4
القاهرة	رياب إسماعيل	21	القاهرة	عبير سعيد محمد	5
القاهرة	حنان بدر الدين	22	القاهرة	هالة عبد المغيث	6
القاهرة	سارة عبدالمنعم	23	الجيزة	هالة صالح	7
أسيوط	منى سالم	24	دمياط	رنا عبدالله	8
أسيوط	غادة عبد العزيز	25	دمياط	ساره عبدالله	9
أسيوط	سارة جمال	26	القاهرة	جهاد عبدالحميد طه	10
	أسماء المغازي	27	الجيزة	مروة سيف الدين	11
	نانسى كمال	28	القاهرة	بسمة رفعت	12
	مها مجدي	29	الفيوم	فوزية الدسوقي	13
	سارة مهني	30	المنوفية	فاطمة علي جابر	14
	إيناس إبراهيم	31	القاهرة	شيرين سعيد بخيت	15
			القاهرة	رياب عبدالمحسن	16

الانتهاكات بحق الأطفال

- وحسب مصادر غير رسمية فقد وصل عددهم إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف "3000 طفل"، خلال السنوات الأربع الماضية.
- وفي تقرير صدر عن التنسيقية المصرية للحقوق والحريات ذكر أن عدد الأطفال المعتقلين في مصر من يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية 2016 بلغ 4000 طفل منهم 800 مازالوا رهن الإحتجاز.
- وفي تقرير أصدره الفريق المعني بالاعتقال التعسفي في "الأمم المتحدة" في يوليو/تموز 2015.
- الأطفال الذين تم اعتقالهم منذ أحداث يونيو/حزيران 2013 وحتى نهاية مايو/أيار 2015، بلغ عددهم 3002 تعرّض معظمهم للتعذيب والضرب المبرح داخل مراكز الإحتجاز.

انتهاكات السجون المصرية

- خلال تلك الفترة وفق إحصائيات غير رسمية أعداد من تعرضوا للسجن تُقدر " ب 60000 سجين".
- بلغ عدد السجون في مصر حتى يناير/كانون الثاني 2011 ثلاثة وأربعون سجنًا "43" - بالإضافة إلى 382 مقر احتجاز داخل أقسام الشرطة- وفي الفترة من 2011 وحتى 15 يونيو/حزيران 2013 تم إنشاء عدد اثنين من السجون ، وفي خلال أربع سنوات من يوليو /تموز 2013، وحتى يوليو/تموز 2018 صدرت قرارات بإنشاء سجون جديدة بلغت واحد وعشرين سجنًا جديدًا "21"، ليصل عدد السجون إلى 66 سجنًا- في الوقت التي تعاني فيه مصر من أزمة في الإسكان ومشكلات اقتصادية واجتماعية، فهي تعني أيضا من أزمة تكس داخل السجون أيضًا.

جدول يوضح قرارات إنشاء السجون خلال الأربع سنوات الماضية:

م	رقم القرار	التاريخ	المنطقة
قرارات الجريدة الرسمية			
1	873 لسنة 2014	12-Apr-2014	المنيا
2	2396 لسنة 2014	4-Aug-2014	بناها - القليوبية
3	4073 لسنة 2014	24-Nov-2014	طرة - القاهرة
4	2105 لسنة 2014	11-Dec-2014	شطا - دمياط
5	1104 لسنة 2015	3-May-2015	الخصوص - القليوبية
6	1029 لسنة 2015	24-May-2015	النهضة القاهرة
7	1030 لسنة 2015	24-May-2015	15 مايو - القاهرة
8	1548 لسنة 2015	9-Jul-2015	جمصة الدقهلية
9	2345 لسنة 2015	30-Jul-2015	الجيزة
10	525 لسنة 2015	29-Dec-2015	الجيزة
11	3455 لسنة 2015	18-Feb-2016	إدكو البحيرة
12	859 لسنة 2016	5-May-2016	بلاط - الوادي الجديد
13	1923 لسنة 2016	5-May-2016	الخانكة - القليوبية
14	2628 لسنة 2016	13-Jun-2016	العبور - القليوبية
15	2879 لسنة 2016	4-Jul-2016	بني سويف
16	1717 لسنة 2016	9-Jul-2016	البحيرة
17	4284 لسنة 2016	3-Nov-2016	عتاقة - السويس
18	4473 لسنة 2016	27-Nov-2016	كرموز - الإسكندرية
19	151 لسنة 2017	21-Jan-2017	طورسيناء - جنوب سيناء
20	621 لسنة 2017	1-Apr-2017	طنطا - الغربية
21	1227 لسنة 2017	24-Jul-2017	أسيوط الجديدة - أسيوط

حرية التعبير:

أربعة أعوام، وصاحبة الجلالة " الصحافة والصحفيون المصريون " في خطر، فالصحفي في مصر ما بين قنيل وجريح وسجين، فتراجعت مصر في مجال حرية الصحافة عالمياً - حسب تقرير مراسلون بلا حدود- إلى المركز 161 بعد أن كانت في العام الماضي 2016، في المركز 159 ،وقد كانت قبل 6 سنوات في المركز 127، فقدت مصر المناخ الحر لحرية الصحافة والصحفيين تماماً خاصةً خلال أربعة سنوات منذ أحداث يوليو/تموز 2013 ، فقد تعرض 793 صحفي وإعلامي لانتهاكات متعددة من قبل الأجهزة الأمنية المصرية، وأغلقت السلطات المصرية 10 قنوات فضائية، بالإضافة إلى غلق ومداهمة 12 مكتباً لمؤسسات إعلامية، وفصل 30 صحفياً تعسفاً، ومحاكمة 6 صحفيين عسكرياً، و100 صحفي في غياهب سجون النظام المصري، وقتل 9.

التجمع السلمي:

منذ يوليو 2013 ارتكبت العديد من الانتهاكات في حق المعارضين السلميين وقامت السلطات بفض التجمعات بالقوة عن طريق استخدام الرصاص الحي والخرطوش دون الالتزام بالقواعد القانونية في تفريق المتظاهرين، وقد تم رصد اعتداءات الشرطة والجيش فيما يسمى بأحداث الحرس الجمهوري، وأحداث المنصة، ثم فض اعتصام النهضة ورابعة العدوية ثم أحداث رمسيس الأولى والثانية وأحداث مسجد الفتح وسيارة الترحيلات، وقد استهدفت السلطات جميع المظاهرات والاحتجاجات التي خرجت بشكل سلمي و تنتقد سياستها وواجهتهم بالرصاص الحي والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع وغيره من أدوات القمع وقامت بقتل الكثير والقبض على الآلاف .

الاختفاء القسري جريمة مستمرة

- خلال السنوات الأربع الماضية جريمة الاختفاء القسري، فطبقاً للتقديرات والإحصاءات الغير رسمية التي رصدت هذه الظاهرة 5500 حالة اختفاء قسري بمصر تمت على يد قوات الشرطة المصرية والجهات الأمنية، تبدأ الجريمة بعملية اختطاف للمواطنين من الشوارع والطرق، أو بالاعتقال التعسفي بغير سند قانوني من البيوت، ومنذ تلك اللحظة يفقد المختطف أو المقبوض عليه تواصله مع ذويه، و

محاميه، وحسب إفادات ذوي الضحايا فإنه يتم تعذيب ذويهم تعذيباً وحشياً حتى الموت، أو يتم تهديده بالقتل وهتك العرض حتى يُكره على الاعتراف بارتكاب جريمة لم يرتكبها،

و خلال النصف الأول من العام 2017 تم رصد 1500 حالة إخفاء قسري.

القرارات والقوانين المقيدة للحريات وتساوم في القمع

صدرت عدة قوانين وقرارات مقيدة للحريات ومخالفة للدستور المصري خلال السنوات الأربع الماضية مخالفة لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، فقد تم إقرار ونشر " 1200 " قراراً وقانوناً صادرة من رئاسة الجمهورية، أو من رئاسة الوزراء، أو وزير الداخلية أو من وزير العدل، بالجريدة الرسمية منذ من يوليو/تموز 2013 .

ثانياً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تقل أهميتها عن باقي الحقوق التي يجب أن يتم تسليط الضوء عليها، ومراقبة مدى احترام هذه الحقوق في مصر من قبل السلطة المصرية، والعمل على وقف كافة الانتهاكات التي تتعارض مع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد جاء الحديث عن أهمية هذه الحقوق ورعايتها في ديباجته حيث نصت على أن الدول الأطراف في هذا العهد تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحراراً ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.

المؤشرات الاقتصادية الكلية			
م	البيان	الفترة	القيمة
1	معدل التضخم	2013/2012	6.90%
	معدل التضخم	أبريل 2017	32.20%
2	سعر الفائدة	2013/2012	9.50%
	سعر الفائدة	مايو 2017	17.75%
3	سعر الصرف	2013/2012	6.45 جنيه للدولار
	سعر الصرف	مايو 2017	18.15 جنيه للدولار
4	العجز الكلي بالموازنة	2013/2012	166.7 مليار جنيه
	العجز الكلي بالموازنة	2017/2016	319 مليار جنيه
5	الدين العام المحلي	2013/2012	1.44 تريليون جنيه مصري
	الدين العام المحلي	ديسمبر 2016	3.05 تريليون جنيه مصري
6	الدين العام الخارجي	2013/2012	43.2 مليار دولار
	الدين العام الخارجي	ديسمبر 2016	67.4 مليار دولار
7	خدمة الدين العام	2013/2012	218.2 مليار جنيه
	خدمة الدين العام	مارس 2017	438.8 مليار جنيه
8	عجز الميزان التجاري	2013/2012	30.6 مليار دولار
	عجز الميزان التجاري	2016/2015	37.6 مليار دولار
9	الصادرات السلعية	2013/2012	26.9 مليار دولار
	الصادرات السلعية	2016/2015	18.7 مليار دولار
10	عوائد السياحة	2013/2012	9.7 مليار دولار
	عوائد السياحة	2016/2015	3.7 مليار دولار
11	تحويلات العاملين بالخارج	2013/2012	18.4 مليار دولار
	تحويلات العاملين بالخارج	2016/2015	16.7 مليار دولار

ثالثاً: استقلال القضاة والمحاماة والمدافعين عن حقوق الإنسان

القضاء الجالس والقضاء الواقف- هكذا يُوصف القضاة والمحامون في مصر- وينضم إليهما الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، فهم عنوانٌ للعدالة والحق، واستقلالهم ضمانة حقيقية لحماية حقوق الإنسان، ولكن النظام المصري كانت له ممارسات تمثل انتهاكاً صارخاً ينال من استقلال القضاء والمحاماة، واعتداءً على حريات وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني "N G O".

- انتهاكات بحق القضاة.
- عزل 44 قاضياً وإحالتهم للتقاعد.

- القضاء الاستثنائي- دوائر الإرهاب
- إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكري
- انتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان
- قامت السلطة المصرية بالاعتداء على حرية المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان إما عن طريق القبض والاحتجاز التعسفي أو بالزج بهم في قضايا، باتهامات ملفقة أو بصدور أحكام بالسجن، أو عن طريق المنع من السفر، فقد تم رصد اعتداء على حرية 217 محامي في الفترة من يوليو 2013، وحتى نهاية 2015، واستمر مسلسل الاعتداء الممنهج على حرية المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام 2016،
- منع 17 مدافعاً عن حقوق الإنسان من السفر دون سند من القانون.
- التحفظ علي الأموال السائلة والمنقولة والعقارية لكل من:
 - 1- جمال عيد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
 - 2- حسام بهجت مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
 - 3- بهي الدين حسن مؤسس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
 - 4- مصطفى الحسن مدير مركز هشام مبارك للقانون.
 - 5- عبد الحفيظ طایل مدير مركز الحق في التعليم.
- التحفظ علي أموال ثلاث مراكز حقوقية وهي:
 - 1- مركز الحق في التعليم.
 - 2- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
 - 3- مركز هشام مبارك للقانون.

رابعاً: الانتهاكات بحق الرئيس د. محمد مرسي

ولقد تم رصد انتهاك الحقوق الأساسية للرئيس محمد مرسي والتي تمثلت فيما يلي:

- أولاً : انتهاك القانون الدولي :
 - أ- مخالفة المواد 1 ، 2 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 21 ، 30 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
 - ب- مخالفة المواد 5 ، 7 ، 9 ، 10 ، 14 ، 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة
- ثانياً: الانتهاكات الدستورية والقانونية :

- تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها وتغيير نظام الحكم بالقوة، وهو معاقب عليه وفقاً لقانون العقوبات المصري، في مواده 86 مكرر، 87 ، 92 .
 - اعتقال الرئيس وإخفائه قسرياً هو وفريقه الرئاسي، ومنعهم من الاتصال بأهلهم أو محاميهم .
 - مخالفة النيابة العامة في قرارات إحالة الرئيس إلى المحاكمة الجنائية إلى صريح الدستور والقانون المصري.
 - محاكمة الرئيس أمام محاكم جنائية غير مختصة ولائياً بمحاكمته طبقاً للدستور والقانون المصري .
 - حبس الرئيس أثناء انعقاد جلسات المحاكمة العلنية في قفص زجاجي مانع للصوت وعدم تمكنه من متابعة ما يدور بالجلسات، و الدفاع عن نفسه إذا لزم الأمر بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية المصري.
 - إهدار كافة الضمانات والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة في قضايا وُصِفَتْ بأنها " مُسيئة " .
 - منع الزيارة عن الرئيس قرابة أربع سنوات سواء من أهله أو محاميه .
 - تعريض حياته للخطر عن طريق الإهمال الطبي المتعمد وسوء الرعاية الصحية حيث صرح في جلستين أثناء محاكمته أنه "يتعرض لسوء رعاية صحية، وسوء تغذية، وأنه يخشى من تعرض حياته للخطر " ، وذلك أثناء انعقاد جلسة محاكمته في مايو/أيار 2017، وفي 7 يونيو/حزيران 2017 حي ث أعلن أنه تعرض مرتين لغيوبية السكر ولم يتم إسعافه وأنه امتنع عن الطعام ولا يتناول إلا الأطعمة المعلبة فقط ، حسب ما صرح به نجله.
- هذا وقد أحالت النيابة العامة الرئيس محمد مرسي (بعد إخفائه قسرياً) إلى المحاكمة الجنائية في عدة قضايا بناء على إتهامات مختلفة.

التوصيات

نوصي السلطات المصرية بالآتي:

- السلطات المصرية باحترام الدستور والقانون وتطبيقه، والالتزام بكافة المواثيق والعهود الدولية، خاصة ما صدقت عليه مصر من عهود و مواثيق .
- وقف تنفيذ كافة أحكام الإعدام التي تصدر في قضايا سياسية من دوائر الإرهاب والمحاكم العسكرية وغيرها.
- السلطات المصرية بضرورة وقف جميع أعمال العنف والقتل خارج نطاق القانون تجاه المواطنين وضروة التحقيق في جميع جرائم القتل خارج نطاق القانون.
- عدم إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري .
- ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين والمحتجزين على ذمة القضايا السياسية.
- وقف ارتكاب جريمة الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي وضرورة الكشف عن مكان المختفين قسرياً والإفراج عنهم.
- وقف جميع أشكال الاعتداء على حقوق المسجونين والالتزام بتطبيق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
- وقف جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والأطفال ، والإفراج عن المسجونين منهم.
- وقف جميع الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة فيما يتعلق بالحق في السكن والرعاية الصحية وتحسين الظروف المعيشية.
- ضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم خلال السنوات الأربع الماضية ومنع إفلاتهم من العقاب.

الأمم المتحدة:

- بتشكيل لجنة تقصي حقائق للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في مصر، والتحقيق في جرائم القتل خارج نطاق القانون، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم ومنع إفلاتهم من العقاب.
- المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحاماة بالتحقيق في الانتهاكات الخاصة بالقضاة والمحامين.
- المقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري بالتحقيق في جميع جرائم الاختفاء القسري في مصر والعمل على منع تلك الجريمة.
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان بالتحقيق في الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.